



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة ميسان / كلية الادارة و الاقتصاد
قسم الاقتصاد

(دور الأسواق المالية في العراق في تحقيق التنمية الاقتصادية من 2000 – 2001 م)

بحث مقدم الى مجلس كلية الادارة و الاقتصاد و هو جزء من متطلبات نيل
شهادة البكالوريوس في الاقتصاد

اعداد

هبة محمد علي

زينب خضير عباس

تحت اشراف م.د. علي محمد علي

2024

1445هـ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
{ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ }
صدق الله العلي العظيم

سورة المجادلة 11



الإهداء

الى الأمل المنشود الذي سيضفي على الأرض كلها حلة
قشبية خالية من ادران الظالمين و مؤطرة بضياء
العدل و بهاء العلم و جمال الحياة

الى سيدنا و مولانا

الإمام المهدي المنتظر عج

نهدي هذا الجهد المتواضع

الشكر و التقدير

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على سيد المرسلين محمد (صلى الله عليه و على اله الطيبين الطاهرين)

يطيب لنا و نحن ننهي دراستنا ان نتوجه بخالص شكرنا و امتناننا الى الأستاذ المشرف (م.د.علي محمد علي) الذي كان لملاحظاته العلمية الرصينة و توصياته السديدة بالغ الأثر في انجاز هذا البحث بهذا المستوى العلمي فله منا الشكر و العرفان .

كما يشرفنا ان نتقدم بخالص الشكر لأساتذتنا في كلية الادارة و الاقتصاد جامعة ميسان لما قدموه من توجيهات سديدة و تشجيع دام طيلة سنوات الدراسة الاربعة .

و في الختام نتقدم بخالص الشكر و الامتنان لأساتذتنا الافاضل في لجنة المناقشة المحترمين لمناقشة بحثنا و ما سوف يبذونه من ملاحظات و آراء علمية سديدة تشكل اغناءً و ترصيناً علمياً لهذا البحث و نسأل الله عزوجل ان يوفقنا جميعاً لما فيه الخير و الصلاح .

و منه التوفيق

إقرار المشرف

اشهد إن إعداد هذا البحث الموسوم

(الاقتصاد العراقي و دور السوق المالي في تنميته)

الذي تقدم به الباحثان:

هبة محمد علي

زينب خضير عباس

قد جرى تحت إشرافي في جامعة ميسان / كلية الادارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد

وهو جزء من متطلبات درجة البكالوريوس في العلوم الاقتصادية

إقرار المشرف

اسم المشرف:-

الدرجة العلمية:-

2024/ /

بناء على توجيه المشرف أشرح هذا البحث للمناقشة

أ.م حيدر صباح طعمة

رئيس قسم الاقتصاد

جدول المحتويات

الصفحة	الموضوع	ت
ب	الاية	1
ج	الاهداء	2
د	الشكر و التقدير	3
هـ	إقرار المشرف	4
و	جدول المحتويات	5
ز	المقدمة	6
ح	اهمية البحث	7
ح	مشكلة البحث	8
ح	فرضية البحث	9
خ	هدف البحث	10
15-1	المبحث الاول الاطار النظري للبحث	11
23-16	المبحث الثاني الاسواق المالية و اثرها في تنمية الاقتصاد	12
24	الاستنتاجات	13
25	التوصيات	14
26	المستخلص	15
27	المصادر	16

المقدمة

تفوقت الاسواق المالية في السيطرة على الدراسات المالية و الاقتصادية لعقود قليلة نظراً لتطورها المتواصل من جهة و ارتفاع اهميتها في عالم المال من جهة اخرى ، بجانب كونها وسيلة لربط المدخرين و المستثمرين تعكس الاسواق المالية ايضاً مستوى التطور المالي و الاقتصادي لأي بلد او اقتصاد في الوقت ذاته بالاضافة الى كونها وسيلة لجذب الاستثمارات الخارجية تعتبر الاسواق المالية محفزاً للتنافسية الاقتصادية المحلية على مستوى العالم و تعتبر مصدراً اساسياً للنمو الاقتصادي حيث توفر فرص عمل عالية الكفاءة و تعزز المهارات التنافسية .

اولاً : اهمية البحث

- 1- ماهية الاسواق المالية و اهميتها و المصاعب التي تواجهها .
- 2- دراسة مفهوم التنمية و مراحلها و اجراءات التمويل اللازمة لتعزيز عجلة التنمية الاقتصادية .
- 3- دور الاسواق المالية في تنمية الاقتصاد .

ثانياً : مشكلة البحث

الى جانب تقديم الدعم المالي و تمويل الاستثمارات يمكن ان يكون لاسواق المال تأثيرات سلبية ايضاً مثل التقلبات المالية الكبيرة و التأثيرات السلبية على الاستقرار الاقتصادي .

علاوة على ذلك قد تؤدي سياسات السوق المالي الى تفاقم الفجوة بين الطبقات الاجتماعية و تعميق التفاوت الاقتصادي اذا لم تتم ادارتها بشكل صحيح .

ثالثاً : فرضية البحث

- 1- التنبؤ بتحركات الاسواق المالية بالاستناد الى المتغيرات في المؤشرات الاقتصادية .
- 2- من بين الاهداف التي تحقق التنمية الاقتصادية رفع مستوى الدخل القومي و تطوير استغلال الموارد الطبيعية و تشجيع الاستثمار .

رابعاً : هدف البحث

- 1- معرفة الهيكل العام للأسواق المالية .
- 2- ماهية الازدهار الاقتصادي .
- 3- دور الاسواق المالية في تعزيز النمو الاقتصادي .



المبحث الاول :- الاطار النظري للبحث



المطلب الاول : مفهوم الأسواق المالية و انواعها و الشروط الاساسية

لها

تمهيد ..

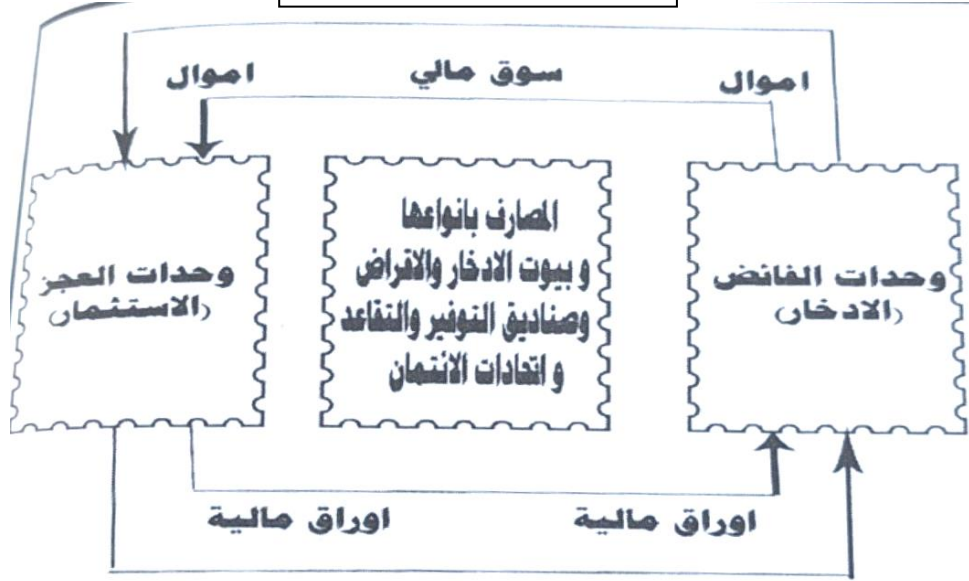
الأسواق المالية تشكل نظاماً هاماً في الاقتصاد العالمي، حيث تلعب دوراً حيوياً في توجيه التدفقات المالية وتمكين الشركات والحكومات والأفراد من الحصول على التمويل اللازم لتحقيق أهدافهم الاقتصادية. تعمل هذه الأسواق كوسيط بين أصحاب الأموال وأولئك الذين يبحثون عن تمويل، وتسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تحفيز الاستثمار وتوفير فرص العمل وتعزيز الابتكار والنمو الاقتصادي.

اولاً : مفهوم الاسواق المالية

تختلف فلسفة الاسواق المالية استناداً الى دور المؤسسات المشاركة منها و تتمثل الآلية في هذه الاسواق في تيسير نقل الاموال من الوحدات المالية الفائضة الى الوحدات المالية المعوزة اي تحويل الارصدة القابلة للاقراض من رأس المال التمويلي من الوحدات التي يقل انفاق النقدي الجاري عن تيار الدخل النقدي الجاري و هو عملية تشكيل موارد و التزامات في نفس الوقت . (1)

(1) حيدر عباس عبدالله الجنابي ، الاسواق المالية و الفشل المالي ، دار الايام للنشر و التوزيع ، عمان - الاردن ، الطبعة الاولى ، 2016 ، ص 14 .

المخطط (1) الية عمل الاسواق المالية



المصدر التميمي ارشر فواد و سلام ، اسامة عزمي (الاستثمار بالاوراق المالية تحليل و ادارة) ، الطبعة الاولى دار
الميسرة للنشر و التوزيع ، عمان - الاردن ، 2004 ، ص 111 .

يتضح من المخطط اعلاه ان سوق الاوراق الماليه يقدم الدعم إلى وحدات العجز بالحصول على الأموال من مختلف المصادرها بفعاليتها وبكلفه اقل اما بالنسبة إلى جهة الفائض فانها تستفيد من اليه عمل السوق لكونها الوسيله التي تدعم الخدمات ادخاريه واستشاريه في وقت واحد من خلال ادوات الملكيه والمديونيه .

ثانياً : انواع الاسواق المالية

1- أسواق رأس المال :- هي الأسواق التي تتيح للشركات جمع رأس المال من المستثمرين من خلال بيع الأسهم أو الأوراق المالية الأخرى، وتشمل السوق الأولية والسوق الثانوية والسوق الخاصة.

2- أسواق الأسهم :- يتم تداول الأسهم التي تمثل حصصاً في شركات مساهمة. يقوم المستثمرون بشراء هذه الأسهم عندما يعتقدون أن قيمتها سترتفع مستقبلاً، مما يتيح لهم تحقيق الأرباح عند بيعها في وقت لاحق

بسعر أعلى. وتعتبر أسواق الأسهم من بين أهم الأسواق المالية في العالم، حيث تلعب دوراً حيوياً في تمويل الشركات ودعم الاقتصادات.

3- سوق السندات :- هي السوق التي يتم فيها بيع وشراء السندات، وهي أدوات دين يصدرها الحكومات أو الشركات لجمع الأموال. يقوم المستثمرون بشراء السندات كطريقة للاستثمار أو لتحقيق دخل ثابت عبر استلام فوائد دورية أو استرداد قيمة السندات عند استحقاقها.

4- سوق المال :- هو جزء من السوق المالية حيث يتم تداول الأدوات المالية ذات السيولة العالية وأجال الاستحقاق القصيرة جداً. يستخدم المشاركون في هذا السوق كوسيلة للاقتراض والإقراض في الفترة الزمنية القصيرة، والتي قد تتراوح من عدة أيام إلى أقل من عام واحد. يشمل ذلك البنوك والمؤسسات المالية والمستثمرين الأفراد الذين يستخدمون سوق المال لتلبية احتياجاتهم المالية القصيرة الأجل مثل تمويل الأعمال اليومية وتلبية الاحتياجات النقدية المؤقتة.

بالإضافة إلى سوق المشتقات وسوق الفوركس والأسواق الأولية مقابل الأسواق الثانوية (1).

(1) د. واثق علي الموسوي ، الاستراتيجيات التمويلية للأسواق المالية ، دار الايام للنشر و التوزيع ، عمان - الاردن ، الطبعة الاولى ، 2019 ، ص 39 ، 40 ، 41 ، 42 ، 43 .

ثالثاً : الشروط الأساسية لتكوين الاسواق المالية

هنالك العديد من الشروط لابد من توفرها من أجل تكوين السوق المالي اذا يمكن حصر هذه الشروط الاساسيه بالاتي :-

1- زيادة عدد المؤسسات المالية الموجودة في الدولة لانها تلعب دور الوسيط بين من يملك المال و لا يرغب بالاستثمار و من لا يملك المال و يرغب بالاستثمار حيث ان هذه المؤسسات تساعد في زيادة المدخرات و تشجيع عمليات الاستثمار و تنميتها .

2- وجود وجوب ووجود الانظمة و القوانين التي تساعد في ترتيب عمل السوق المالي .

3- توفر الاستقرار السياسي .

4- اقامة سوق للاوراق المالية تعد من الخطوات الاساسية في انشاء و تطوير السوق المالي حيث يعد من اجهزة الادخار و الاستثمار المهمة في الدولة .⁽¹⁾

(1) حيدر عباس عبدالله الجنابي ، الاسواق المالية و الفشل المالي ، دار الايام للنشر و التوزيع ، عمان - الاردن ، الطبعة الاولى ، 2016 ، ص 14 .

رابعاً : وظائف السوق المالي و اركانه الاساسية

1- وظائف الأسواق المالية

يمكن ايجاز اهم وظائف السوق المالي بالاتي :-

أ- توفير فرصة لتفاعل ما بين البائع و المشتري مما يؤدي الى تحديد الاسعار المتداولة .

ب- السوق المالي يتيح الالية المناسبة لمالك الاصل المالي لبيعه ، اي السوق المالي يتيح حصول السيولة للمستثمر .

ج- التواجد الرسمي للسوق المالي يقلل من تكاليف الاستثمار لان اجهزة السوق و المعلومات المقيدة للاستثمار ما يؤدي الى تقليل المصاريف المترتبة لاتخاذ هذه القرارات .

د- تسهيل تسديد الالتزامات المالية المتعلقة بالتبادل التجاري المحلي او الخارجي بين الافراد و المؤسسات حيث يعزز التسوية دوره في دعم الجهود و تعزيز التجارة المحلية و الدولية .

هـ - ضمان الاستقرار النقدي في البلدان يتطلب توفير الاليات الفعالة للحفاظ على معدلات التضخم في ادنى مستوياتها و ثبات اسعار صرف العملة .

2- اركان الاسواق الماليه

أركان الأسواق المالية تشمل العناصر الأساسية التي تؤثر في عمليات التداول والاستثمار في الأسواق المالية. ويصنفون كالآتي :-

أ- الوحدات الإنتاجية :- هي المؤسسات والشركات والمنظمات التي تقوم بإنتاج السلع وتقديم الخدمات لتلبية احتياجات السوق والمستهلكين. تشمل الوحدات الإنتاجية جميع الجهات التي تقوم بالعمليات الإنتاجية، سواء كان ذلك على مستوى الصناعة او اخدمات .

ب- الوحدات الاستهلاكية :- وهي أن الأفراد يمكن أن يكونوا مصادر للادخار من جهة ومقرضين للأموال لأغراض الاستهلاك من جهة أخرى.

ج- الوسطاء الماليون :- هم عبارة عن مؤسسات تدعم عملية الوساطة المالية بين المقرضين و المقترضين .

د- القطاع الحكومي :- القطاع الحكومي يسهم في الأسواق المالية من خلال إصدار السندات والاقتراض، وتعتمد هذه المساهمة على العلاقات بين التدفقات النقدية المرتبطة بالميزانية العامة.

هـ- القطاع الاجنبي :- يتعلق دور القطاع الاجنبي في الأسواق المالية بشكل مباشر بوضع ميزان المدفوعات الخارجية، الذي يعكس الصورة المستحقة للمدفوعات بين البلد المضيف والبلد الأخر. (1)

خامساً : تصنيف الاسواق الماليه

استخدام الأموال في المشروعات الاقتصادية يتم في قناتين رئيسيتين : تمويل رأس المال المستثمر وتمويل رأس المال العامل. يُستخدم تمويل رأس المال المستثمر كمصدر لشراء الأصول الثابتة وتمويلها، بينما يُستخدم تمويل رأس المال العامل في دعم نشاطات الرأس المال الحيوي، مثل دفع أجور الموظفين. حيث تختلف أساليب التمويل بين كل من تمويل رأس المال المستثمر وتمويل رأس المال العامل. حيث يُمول رأس المال المستثمر المشروع بواسطة أدوات تمويل طويلة الأجل، بينما يُمول رأس المال العامل بأدوات تمويل قصيرة الأجل. وتُعرف الأدوات التي تستخدم في تمويل طويل الأجل بأسواق رأس المال، بينما تُعرف الأدوات التي تستخدم في تمويل قصير الأجل بأسواق النقد. (2)

(1) ، (2) حيدر عباس عبدالله الجنابي ، الاسواق المالية و الفشل المالي ، دار الايام للنشر و التوزيع ، عمان - الاردن ، الطبعة الاولى ، 2016 ، ص 14 .

سادساً : اهمية سوق الاوراق المالية

1- تُعرف حالة الشركات والمؤسسات الوطنية ووضعها المالي عند جمهور المستثمرين ورجال الأعمال من خلال توفير معلومات حول حجم تداول أسهم الشركة وأسعارها، إذ تُعتبر هذه البيانات مؤشراً واضحاً عن وضع الشركة المالي ومركزها.

2- تسهم في ملء الفجوة في الموارد المالية وتوجيهها نحو قنوات الاستثمار المناسبة ذات الأجل الطويل والمتوسط، وتعمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية. ببساطة، تقوم بتجميع الادخار المحلي من القطاعات ذات الفائض النقدي وتوجيهها مباشرة إلى القطاعات الاستثمارية التي تعاني من نقص في الموارد المالية.

3- تسهم في تسهيل لقاء مدخرات الأفراد والهيئات مع المستثمرين من خلال طرح الأسهم والسندات للاكتتاب العام عبر الأسواق المالية الأولية، وذلك بوساطة الوسطاء.

4- السوق هي وسيلة أساسية لتحقيق سيولة الاستثمارات المتاحة وبالتالي تعزيز جمع وتطوير المدخرات.

5- تُقدم السوق مؤشراً مالياً يُضاف إلى المؤشرات الاقتصادية لقياس الأداء الإنتاجي، من خلال تطوير أسعار الأوراق المالية.

6- السوق يعتبر المصدر الرئيسي لتمويل الشركات والمؤسسات من خلال طرح الأسهم والسندات للاكتتاب العام، وهو يوفر لها السيولة اللازمة لتمويل أنشطتها وتوسيع عملياتها.⁽¹⁾

(1) صلاح الدين حسن السبيسي ، قضايا اقتصادية معاصرة الاسواق المالية ، ص 151 .

سادباً : عوامل نجاح الاسواق الماليه

1- توجد أنظمة ولوائح تنظم الأسواق المالية بواسطة الحكومات من خلال قوانين وتشريعات رقابية، تعزز المنافسة الشديدة وتمنع الاحتكار والاحتيال والنصب.

2- إنشاء أسواق للأوراق المالية داخل الدولة وتنويع أدوات الاستثمار يعني توفير خيارات متعددة للمدخرين والمستثمرين، مما يضمن توفير السيولة الكافية لكل منهم.

3- توفير أنظمة لمعلومات مالية تعكس الموقف المالي للشركات يعزز الثقة بين المتعاملين ويمكن المدخرين من فهم حالة الشركات، مما يسهم في تقدير القيمة الحقيقية لأسهمها.

4- توفير الحوافز التي تسمح للمستثمرين بتحقيق عوائد معقولة على استثماراتهم يعزز الحرية الكاملة في التعامل مع السوق، حيث يعتبر السوق وعاءً لجذب الاستثمارات.

5- الحرية الكاملة في التعامل مع السوق تتيح للمدخرين اختيار الطرق التي يرغبون في استثمار أموالهم، حيث يعتبر السوق وعاءً لجذب المدخرات.

6- وجود الحوافز التي تمكن المستثمرين من تحقيق عائد معقول على استثماراتهم يعزز الحرية الكاملة في التعامل مع السوق، حيث يسهم في جذب المزيد من الاستثمارات . (1)

(1) صنيبة سعيد و دحمان فاطمة ، دور الاسواق المالية في تفعيل التنمية الاقتصادية ، مذكرة شهادة الماجستير ، جامعة احمد دراية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية ، الجزائر، 2017 ، ص16 ، 17 .

ثامناً : المصاعب التي تواجه الاسواق الماليه

- 1- تأخير البيانات والمعلومات في السوق المالية وعدم دقتها يُعرف بتأخير الإفصاح وعدم كفاية المعلومات للتحليل المال .
- 2- تراجع الطلب على التداولي تراجع الإقبال على الاستثمار في الأسواق المالية.
- 3- عدم تطابق المعلومات وهي تشير إلى وجود معلومات متناقضة أو غير متجانسة تصعب على المستثمرين اتخاذ القرارات الاستثمارية الصحيحة.
- 4- تداول معلومات داخلية غير عادل حيث يستفيد المدراء والменفذین في الشركات من معلومات داخلية حصرية لتحقيق أرباح غير عادلة على حساب المتعاملين الآخرين في الأسواق المالية . (1)

(1) مونييه سلطان ، اطروحة شهادة الدكتوراه ، جامعة الجزائر الديمقراطية الشعبية ، 2014 ، ص 104 .

المطلب الثاني : مفهوم التنمية الاقتصادية

تمهيد ..

التنمية الاقتصادية وهي عملية تحسين بيئة الاستثمار من خلال تبسيط الإجراءات وتخفيض التكاليف الإدارية، وتعزيز التكنولوجيا والابتكار لتعزيز الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات والخدمات. كما تهدف أيضاً إلى توجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات القدرة على خلق فرص عمل مستدامة وتعزيز التوزيع العادل للثروة والفرص في المجتمع.

أولاً : مفهوم التنمية الاقتصادية

وهي مجموعه سياسات التي يعتمدها مجتمع معين تؤدي الى زياده معدلات النمو الاقتصادي استنادا الى قوى الذاتيه مع ضمان تواصل هذ النمو وتوازنه لتوفير حاجات افراد المجتمع لتحقيق اكبر قدر من العداله الاجتماعيه وتعرف ايضاً بانها ديمانيكيه ومنتاليه فا التغير في اي مجموعه من المتغيرات الاقتصاد القومي يتمخض عنه تغيرات في مجموعه اخرى وقد يؤدي الى زيادات في نصيب الفرد في الدخل القومي فا الزيادة في الدخل تترتب عنها تبعات تتمخض بالاهميه عن زيادات في الدخل

وبنظره عامه فالالتنمية الاقتصادية: هي عملية تحدث من خلالها تغير شامل ومتربط مفهوم الزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتدعيم في توزيعه لصالح الطبقة الفقيره وتعزيز في مستوى المعيشه والتغير في الانتاج نحو الاحسن . (1)

(1) زينب علي صكبان ، سارة سعد رزاق ، اثر الاسواق الماليه في التنمية الاقتصادية ، كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة بابل ، ص19 .

ثانياً : اهداف ومقومات التنمية الاقتصادية

يمكن إيجاز هذه المقومات كالآتي :

- 1- القضاء على الفقر بكافة أشكاله.
- 2- القضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي.
- 3- تحسين نمط المعيشة والصحة وتعزيز مستوى الرفاهية.
- 4- ضمان التعليم الجيد وتعزيز فرص التعلم للجميع.
- 5- تحقيق المساواة بين كلا الجنسين وتمكين المرأة.
- 6- توفير المياه النظيفة وإدارتها بمبدأ الاستدامة.
- 7- خفض تكلفة الطاقة النظيفة.
- 8- تطوير البنية التحتية والصناعة وتعزيز الابتكار.
- 9- تقليل الفجوة التنموية وتقليل التفاوت بين الدول.
- 10- بناء مدن ومجتمعات بشرية آمنة ومستدامة.
- 11- تعزيز أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة.
- 12- تحقيق السلام والعدالة وتعزيز المؤسسات القوية. (1)

(1) د. عبير محمد علي عبد الخالق ، تحليل مقومات التنمية الاقتصادية في الدول العربية في ضوء الأهداف الإنمائية لألفية الثالثة ، 2022 ، ص 46 ، 47 .

ثالثاً : أركان عمليات التنمية الاقتصادية

حيث تشمل الاتي :

1- تأمين الحاجات الأساسية للأفراد، والتي من غيرها يصعب العيش، مثل الغذاء والإسكان والملابس والرعاية الصحية، وكذلك الحماية والأمن الداخلي والدفاع الخارجي. في حالة عدم توفر أو نقص في أي من هذه الاحتياجات، يمكننا القول بأن إحدى أسباب التخلف قد تواجدت، ولذا يجب على النشاط الاقتصادي التحرك بكافة السبل والطرق لمنع تلك الظواهر.

2- تحقيق الذات وتأكيد الشعور بالإنسانية يعني أن يشعر الفرد بأنه إنسان وليس مجرد وسيلة لخدمة الآخرين، وأن لديه كيان يستحق الاحترام والكرامة في التعامل معه من الدولة والمجتمع، مع مراعاة اختلاف طبيعة تقدير الذات وتعبيرها في ثقافات مختلفة، حيث يمكن أن يؤثر السلوك المادي المستمر في المجتمعات الغربية على القيم والتقاليد في المجتمعات الأخرى.

3- إتاحة الحرية والقدرة على الاختيار تعني التحرر من القيود المادية والحاجة، والتحرر من الضغوط البيئية والثقافية، وأيضاً التحرر من الاستعباد في مجال العمل والقيود الاجتماعية والثقافية. هذا يمكن الفرد من السعي نحو تحقيق الرفاهية والازدهار. (1)

(1) د. عبد اللطيف مصطفى ، د. عبد الرحمن سانيه ، دراسات في التنمية الاقتصادية ، مكتبة حسن العصرية للنشر و التوزيع ، لبنان ، 2014 ، ص34 .

رابعاً : اهمية التنمية الاقتصادية

1- تنمية الاقتصاد لأي دولة تعتبر أمراً حيوياً، حيث تمثل الأساس لتحقيق الاستقلال الاقتصادي والتخلص من التبعية. يسهم التقدم الاقتصادي في تعزيز قدرة الدولة على صياغة سياساتها واتخاذ القرارات المستقلة بدون التوجه للتبعية الاقتصادية للدول الأخرى.

2- توفير فرص العمل وزيادة الدخل، بالإضافة إلى توفير السلع والخدمات بكميات ونوعيات مناسبة، يعزز من معيشة الأفراد وينعكس إيجاباً على مستوى الصحة والتعليم في المجتمع.

3- المناسبة تعمل التنمية الاقتصادية على توفير السلع والخدمات بكميات ونوعيات مناسبة لأفراد المجتمع، مما يساهم في تلبية احتياجاتهم الأساسية وتحسين جودة حياتهم بشكل عام.

4- تحقيق التنمية الاقتصادية يساهم في تقليل الفجوة الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع، مما يعزز الاستقرار الاجتماعي والسياسي ويعمل على تعزيز التكافل الاجتماعي والتوازن في الفرص والموارد.

5- التنمية الاقتصادية تعمل على تحسين الناتج المحلي وتحقيق التطور الاقتصادي المنشود على مستوى الاقتصاد الكلي، مما يساهم في تعزيز الاستقلالية الاقتصادية وتحقيق الازدهار والتنمية المستدامة للدولة.

6- التنمية الاقتصادية تعمل على تقليل الفجوة الاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية من خلال تعزيز التبادل التجاري العادل وتحفيز الاستثمارات ونقل التكنولوجيا وتقديم المساعدات الإنمائية، مما يعزز فرص التنمية والنمو الاقتصادي في الدول النامية ويساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي العالمي.⁽¹⁾

(1) خالد عيادة نزال عليما، اطروحة انعكاس الفساد على التنمية الاقتصادية (دراسة حالة الأردن)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الجزائر 2014، ص46، 47.

خامساً : التحديات التي تواجه عمليات التنمية الاقتصادية

وتشمل :

- 1- الأداء الاقتصادي : يعتبر أداء الاقتصاد العربي أساسياً لمستقبل الدول العربية في العقود القادمة.
- 2- العولمة : يمكن لتكامل اقتصادي عربي قوي أن يساعد في مواجهة تحديات العولمة وزيادة التنافسية الاقتصادية.
- 3- الاستقلال السياسي : يترتب على الاستقلال الاقتصادي تعزيز الاستقلال السياسي والقدرة على صنع القرارات السياسية المستقلة.
- 4- التخطيط التنموي الاقتصادي : يتعين على الدول العربية تعزيز التخطيط التنموي الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة وزيادة الاستقرار الاقتصادي.
- 5- البطالة: تعتبر البطالة واحدة من أخطر التحديات التي تواجه العملية التنموية في الدول العربية.
- 6- التراكم الرأسمالي : يعتبر التراكم الرأسمالي ركيزة أساسية لعملية التنمية في الدول العربية، حيث يساهم في التغلب على عقبات التنمية وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.
- 7- نمو الإنتاجية : يعتبر نمو الإنتاجية عاملاً أساسياً في عملية التنمية، إذ قد لا تحقق التنمية بسبب العلاقة الدائرية بين نمو الإنتاجية والتنمية، والتي يمكن أن تؤدي إلى تعزيز بعضها البعض لإحداث تحولات اقتصادية واجتماعية فعّالة.
- 8- البنية الاجتماعية : تلعب البنية الاجتماعية دوراً رئيسياً في وضع السياسات الاقتصادية، وتؤثر بشكل كبير على استجابة السياسات الاقتصادية وفعاليتها في تحقيق الأهداف التنموية.⁽¹⁾

(1) أ. شيبوط سليمان ، اقتصاديات الدول العربية وتحديات التنمية - رؤية مستقبلية - ، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية ، جامعة زيدان عاشور بالجلبة ، 2020 ، ص 109 ، 110 .



المبحث الثاني:- الأسواق المالية و اثرها في تنمية الأقتصاد



المطلب الاول : دور الاسواق المالية في التنمية

تتميز الاقتصاديات النامية بشكل عام، والاقتصاديات العربية بشكل خاص، بانخفاض الناتج الوطني وارتفاع مستوى مديونيتها الخارجية. وفي نهاية عام 2000، بلغت مديونية الدول العربية حوالي 144 مليار دولار أمريكي، بينما بلغت الاستثمارات العربية بالخارج ما يقرب من 1000 مليار دولار أمريكي. علاوة على ذلك، فإن هذه الاقتصاديات فشلت في تحقيق التوازنات الكبرى، خاصة فيما يتعلق بتوازن ميزانياتها العمومية. ومن أجل توفير التمويل لهذه التحديات، توجهت تلك الدول نحو إنشاء قطاع عام عريض، لكن ضعف أدائه وعدم تحقيق النتائج المرجوة أثقل الدول على الصعيدين الداخلي والخارجي.

لمواجهة هذه التحديات، اتجهت البلدان العربية نحو اعتماد برامج إصلاح شاملة، خاصة فيما يتعلق بالجانب التمويلي لاقتصاداتها، بهدف تحقيق نتائج إيجابية وإحداث تنمية اقتصادية. وفي هذا السياق، بدأت البلدان العربية في اعتماد الطرق المعاصرة في التمويل عبر إنشاء أسواق الأوراق المالية. وتهدف هذه الدراسة إلى فهم العلاقة بين أسواق الأوراق المالية والتنمية الاقتصادية في الدول العربية، نظراً للدور الهام الذي تلعبه أسواق الأوراق المالية في تمويل الاقتصاد وتحفيز النمو الاقتصادي.⁽¹⁾

(1) أحسان خبابة ، دور اسوق الاوراق الماليه بالدول العربية في التنميه الاقتصاديه ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة سطيف ، 2004 ، ص 2 .

المطلب الثاني : مؤشرات الاسواق المالية في التنمية

إن إنشاء أسواق الأوراق المالية في الدول العربية جاء نتيجة للظروف الاقتصادية التي تميزت بها هذه الدول والتي استدعت اتباع هذا النهج والسعي في تطوير القطاع المالي، الذي واجه صعوبات في مواجهة تحديات الاقتصاد الحديث. كان هناك حاجة ملحة ودائمة لجذب الاستثمارات للمشاريع القائمة أو قيد الإنشاء، وهو ما كبح التوسع الاقتصادي ورفع كفاءة الإنتاج. كما أظهرت الدراسات أن أسواق الأوراق المالية تساهم في تعزيز ثقافة الادخار وتحفيزه نحو الاستثمارات المحلية، وذلك من خلال الزيادة في حجم الإصدارات والتداولات في الأسواق الأولية والثانوية بنسب ملحوظة.

تطبق العديد من الدول النامية، بما في ذلك الدول العربية، برامج تخصيص واسعة النطاق نتيجة للظروف الاقتصادية الصعبة التي تواجهها، بما في ذلك الديون الداخلية والخارجية الضخمة، وعجز القطاع العام عن القيام بدوره في تحفيز التنمية الاقتصادية. هذا الوضع دفع الحكومات في الدول العربية إلى إنشاء أسواق مالية ومحاولة تنظيمها بشكل يجعلها قادرة على أداء دورها.

تختلف البورصات العربية بشكل كبير في مستوى تطورها وأدائها. بعض البورصات مثل بورصة عمان قامت بتحقيق تقدم كبير في مجال التمويل، بينما لا تزال بعض البورصات الأخرى تعاني من التحديات وتبقى غير فعالة في تحقيق أهدافها المالية والاقتصادية.

يختلف أداء البورصات العربية من حيث عدد الشركات المدرجة فيها وحجم التعاملات، ويتأثر ذلك بالظروف والتاريخ والقيود القانونية والاقتصادية التي تحيط بكل بورصة على حدة. تقدم مؤسسات مثل صندوق النقد العربي معلومات مفصلة عن البورصات العربية في قواعد بياناتهم، مما يساعد على فهم أداء الأسواق المالية في المنطقة بشكل أفضل.

الجدول 1: عرض بيانات أسواق الأوراق المالية بالدول العربية لعام 2001.

الدولة	عدد الشركات المدرجة 2001	أحجام التداول (مليون دولار) 2001	القيمة السوقية (مليون دولار) 2001	القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي 2000	معدل دوران الأسهم %
الأردن	161	934,4	6,314.2	76	14,8
البحرين	42	250,4	6,601.3	96,5	3,8
السعودية	76	22,223.4	73,201.4	39,8	30,3
الكويت	88	11,711.2	9,030.8	55,8	43,9
المغرب	55	840,8	2,229.6	26	9,3
تونس	45	342,1	2,634.4	11	15,3
عمان	96	419,9	1,248.3	21,5	15,9
لبنان	14	53,0	24,0	13	4,2
مصر	1110	5,912.9	5,308.6	26	24,3
الإمارات العربية المتحدة	43	378,0	21,866.6	0,6	1,7
قطر	24	31	5,166.0	31,4	4,6
المجموع	1754	43,097.3	179,262.1	/	24

المصدر : تم اعداد الجدول استناداً الى بيانات صندوق النقد العربي .

استناداً إلى بيانات الجدول السابق يمكن إبداء عدة ملاحظات تخص جوانب مختلفة نفضلها فيما يلي:

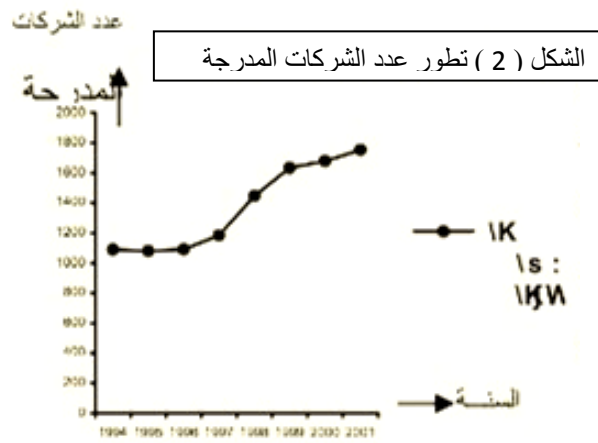
أولاً : عدد الشركات المساهمة 2001

يمكن ملاحظة تطوراً ملحوظاً في عدد الشركات المدرجة في الأسواق العربية، حيث ارتفع عددها بشكل ملحوظ خلال فترة زمنية محددة. في نهاية عام 2001، وصل عدد الشركات المدرجة إلى 1754 شركة، وهو مؤشر إيجابي يعكس نمو وتطور الأسواق المالية في الدول العربية. هذا الزيادة في عدد الشركات المدرجة تعكس ازدهار القطاعات الاقتصادية المختلفة في تلك الدول، بما في ذلك القطاع المالي الذي يعد من أهم القطاعات في الأسواق المالية.

حيث في الفترة من 1994 إلى الربع الأول من عام 2002، شهدت الأسواق المالية العربية تطوراً كبيراً في عدد الشركات المدرجة فيها، حيث ارتفع العدد بنسبة 61%، من 1089 شركة في عام 1994 إلى 1752 شركة في الربع الأول من عام 2002.

وعند دراسة الأسواق العربية بشكل منفرد، نجد أن السوق المصرية تتفوق بنسبة 63% من إجمالي الشركات المدرجة في الأسواق العربية، تليها سوق عمان للأوراق المالية. يعكس هذا التحول الجذري في طبيعة الملكية في الدول العربية، حيث انتقلت من ملكية خاصة أو عامة بنسبة 100% إلى ملكية مختلطة، حيث تتعدد فيها الأطراف المالكة لرأس المال.

ويعزى هذا التحول إلى اتجاه الدول العربية تدريجياً نحو استخدام أساليب التمويل باللاوساطة المالية بدلاً من التمويل بالوساطة المالية، وهو ما يعكس الانفتاح على آليات تمويل جديدة وتنويع مصادر التمويل في البلدان العربية.

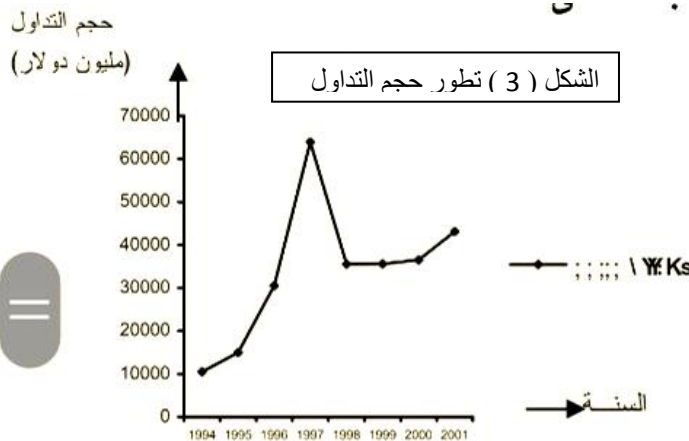


المصدر : أحسان خبايا ، دور اسوق الاوراق الماليه بالدول العربية في التنمية الاقتصادية ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة سطيف ، 2004 .

ثانيا : احجام التداول 2001

بالنسبة لأحجام التداول المسجلة على مستوى الأسواق العربية تم تسجيل تطور ملحوظ في حجم التداول في الأسواق العربية حيث وصل إلى أكثر من 43 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2001، وهو رقم يعكس زيادة بنسبة 400% مقارنة بالمستوى المسجل في عام 1994. هذا التطور يدل على نمو ثقافة الاستثمار في المنطقة، وزيادة الاهتمام بالاستثمار في الأسواق العربية سواء من المستثمرين المحليين أو الأجانب. يتم تعزيز هذا الرأي بوجود البيانات التي تشير إلى نسبة تداول الأجانب في بعض الأسواق العربية وملكيتهم فيها. وعلى الرغم من هذا التطور، فإن حجم التداول في الأسواق العربية لا يزال منخفضاً مقارنة ببعض الأسواق الناشئة والأسواق الأوروبية، مما يشير إلى أهمية مواصلة تطوير هذه الأسواق وجذب المزيد من الاستثمارات.

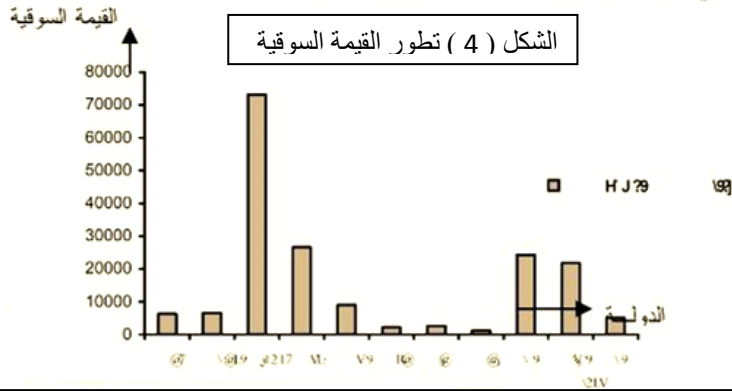
على الرغم من التطور الملحوظ في حجم التداول في الأسواق العربية، إلا أنه لا يزال منخفضاً مقارنة بالأسواق الناشئة والأسواق الأوروبية الأخرى. فعلى سبيل المثال، حققت سوق الدانمارك حجم تداول في الأسهم فقط بلغ 72.4 مليار دولار وسوق السويد بمبلغ 386.7 مليار دولار لعام 2001، بينما بلغ حجم التداول في السوق السعودية 22 مليار دولار في نفس العام، مما يمثل نسبة 51.5% من إجمالي حجم التداول. ومع وجود أسواق عربية أخرى غير مذكورة في الدراسة، مثل الجزائر التي سجلت حجم تداول يقارب 9.6 مليون دولار في عام 2000، فإن هذه الأرقام تظهر أن هناك فرصة لزيادة حجم التداول وتطوير الأسواق العربية لتصبح أكثر تنافسية على المستوى الدولي.



المصدر : أبحسان خباياة ، دور اسوق الاوراق الماليه بالدول العربية في التنميه الاقتصاديه ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة سطيف ، 2004 .

ثالثا : القيمة السوقية 2001

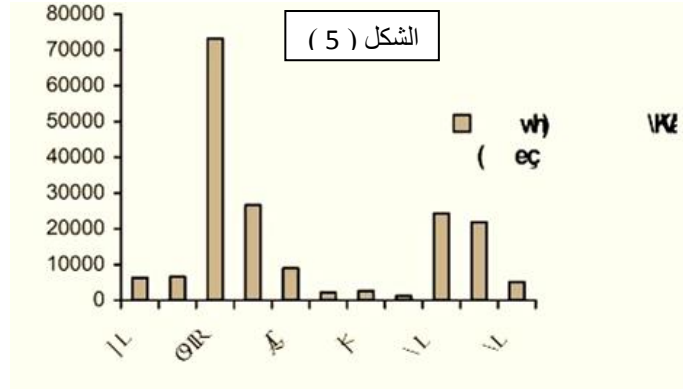
بالنسبة للقيمة السوقية للأسواق العربية، وصلت في العام 2001 إلى مستوى 179.2 مليار دولار، محققة نموًا ملحوظًا مقارنة بسنة 1994 بنسبة 247%. انفردت السوق السعودية في ذلك العام بنسبة 40%، تليها السوق المصرية بنسبة 13.5%. وتشير الإحصاءات إلى أن معظم البورصات العربية سجلت نموًا في قيمتها السوقية، باستثناء بعض الأسواق مثل سوق لبنان التي تعثرت نتيجة للظروف الاقتصادية والسياسية الداخلية.



المصدر : أحسان خبابة ، دور اسوق الاوراق الماليه بالدول العربية في التنمية الاقتصادية ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة سطيف ، 2004 .

رابعا : القيمة السوقية الى الناتج المحلي الاجمالي 2000

بالنسبة للأهمية النسبية للأسواق العربية في الاقتصاد، تُقاس بحساب نسبة القيمة السوقية (Market Capitalisation) إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتُسجل عمومًا معدلات منخفضة على الصعيد العام للأقطار العربية، وتُسجل نسبيًا متفاوتة في ذلك على صعيد الأسواق منفردة بالنظر إلى مجموع هذه الأسواق، نجد أن النسبة تقارب 30%، في حين تصل في الأسواق المتقدمة إلى أكثر من 90%. فسجلت السوق الأمريكية نسبة 110% والسوق الفرنسية 106%. بينما سجلت سوق البحرين أعلى نسبة بـ 96.5%، تلتها الأردن، الكويت، السعودية، مصر، والمغرب على التوالي بنسب تبلغ 55.8%، 39.8%، 26%، و 13%. وسجلت سوق الإمارات العربية المتحدة أدنى معدل بـ 0.6%. بينما وصلت هذه النسبة ببورصة الجزائر إلى 0.01%، وهي نسبة ضعيفة للغاية مقارنة بمجموع الدول العربية، مع الاعتبار أن بورصة فلسطين حققت نسبة 13%.



المصدر : أحسان خبابة ، دور اسوق الاوراق الماليه بالدول العربية في التنمية الاقتصادية ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة سطيف ، 2004 .

خامساً : معدل دوران الاسهم

بالنسبة لمعدل دوران الأسهم (Turnover Ratio)، يبين هذا المؤشر مدى نشاط السوق وفعاليتها، ويتم حسابه من خلال نسبة حجم التداول في السوق إلى قيمته السوقية. بلغ المعدل لدى الدول العربية 24%، وتسجل الأسواق منفردة نسباً متفاوتة في ذلك. حيث سجلت سوق الكويت أعلى نسبة، حيث بلغ معدل دوران الأسهم لها في عام 2001 حوالي 43.8%، في الوقت الذي سجل فيه هذا المعدل حوالي 127 في عام 1997. أما باقي الأسواق كسوق السعودية فقد سجلت 30.3%، والسوق المصرية 24.3%، وسوق عمان 148%. وإذا قارنا النسب السابقة بما تحققه باقي الأسواق على الصعيد العالمي، فإننا نجدتها ضعيفة جداً، حيث بلغ المعدل بالنسبة للأسواق الناشئة 157.4% والأسواق المتطورة 156.5%. يبقى أن تشير في هذا السياق إلى أن الأسواق العربية تعاني من محدودية في الأدوات المالية المتداولة، حيث يقتصر الأمر فقط على الأسهم دون السندات، مما حرم المستثمرين فيها من تنويع استثماراتهم.

الاستنتاجات

- 1- دراسة التنمية هو فهم الية كيفية زيادة الدخل اكثر من زيادة السكان عبر فترة زمنية .
- 2- الاسواق هي موجودة منذ الازل و لكن الذي يتغير هو وسيلة الاتصال و نوع السلعة .
- 3- ليس للسوق مكان ثابت كما كان سابقاً اذ ان المكان ليس شرطاً اساسياً لوجوده .
- 4- عندما يجمع بين البائع و المشتري هذا يعتبر او يعرف بسوق الاوراق المالية حيث يمكن بيع او شراء عدد من السندات او الاصول عن طريق الوسطاء .
- 5- البورصة تعد من المؤشرات الهامة للحالة الاقتصادية للدولة لذلك تعتبر اسعار الاوراق المالية التي يتم تداولها هو المؤشر الحقيقي .

التوصيات

- 1- الاهتمام بالتنمية الاقتصادية من خلال الاهتمام بسوق الاوراق المالية .
- 2- الاهتمام باسعار الاسهم كونها مؤشر ينبه لحدث الانتعاش او الانكماش الاقتصادي .
- 3- حركة الاسعار مهمة جداً لذلك ينبغي الاهتمام بها فاذا كانت تسير في اتجاه واحد دل ذلك على العلاقة الطردية بين تغير سعر السهم و مؤشر الاسعار .
- 4- الاهتمام بحجم التداول بعدد الاسهم التي يتم تداولها .

المستخلص

لقد توصل الباحث الى ان الاهتمام بالتنمية الاقتصادية يكون من خلال تعزيز دور الاسواق المالية و دراسة التنمية هي فهم كيفية رفع مستوى الدخل اكثر من زيادة السكان خلال فترة زمنية و كذلك الاهتمام باسعار الاسهم حيث تعتبر مؤشر ينبه للانتعاش او الانكماش الاقتصادي و تعزيز حجم التداول بعدد الاسهم التي يتم تداولها .

المصادر

- 1- حيدر عباس عبدالله الجنابي ، الاسواق المالية و الفشل المالي ، دار الايام للنشر و التوزيع ، عمان – الاردن ، الطبعة الاولى ، 2016 ، ص 14 .
- 2- د. واثق علي الموسوي ، الاستراتيجيات التمويلية للاسواق المالية ، دار الايام للنشر و التوزيع ، عمان – الاردن ، الطبعة الاولى ، 2019 ، ص 39 ، 40 ، 41 ، 42 ، 43 .
- 3- صلاح الدين حسن السيسي ، قضايا اقتصاديات معاصرة الاسواق المالية ، ص151 .
- 4- صنيبة سعيد و دحمان فاطمة ، دور الاسواق المالية في تفعيل التنمية الاقتصادية ، مذكرة شهادة الماجستير ، جامعة احمد دراية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية ، الجزائر ، 2017 ، ص16 ، 17 .
- 5- مونييه سلطان ، اطروحة شهادة الدكتوراه ، جامعة الجزائر الديموقراطية الشعبية ، 2014 ، ص 104 .
- 6- زينب علي صكبان ، سارة سعد رزاق ، اثر الاسواق المالية في التنمية الاقتصادية ، كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة بابل ، ص19 .
- 7- د. عبير محمد علي عبد الخالق ، تحليل مقومات التنمية الاقتصادية في الدول العربية في ضوء الأهداف الإنمائية لألفية الثالثة ، 2022 ، ص 46 ، 47 .
- 8- د. عبد اللطيف مصطفى ، د. عبد الرحمن سانيه ، دراسات في التنمي الاقتصادي ، مكتبة حسن العصرية للنشر و التوزيع ، لبنان ، 2014 ، ص34 .
- 9- خالد عيادة نزال عليمات ، اطروحة انعكاس الفساد على التنمية الاقتصادية (دراسة حالة الأردن) ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية ، جامعة الجزائر 2014 ، ص46 ، 47 .
- 10- أ. شيبوط سليمان ، اقتصاديات الدول العربية وتحديات التنمية - رؤية مستقبلية - ، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية ، جامعة زيدان عاشور بالجلبة ، 2020 ، ص 109 ، 110 .
- 11- أحسان خبايا ، دور اسوق الاوراق الماليه بالدول العربية في التنمي الاقتصادي ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة سطيف ، 2004 ، ص 2 .